التي تبثّ من اسرائيل حول الاوضاع في المناطق المحتلة (**القدس**، القدس، ١٦/١٢/١٩٨٧). وحذّر شامير من ان «كل صورة تعرض على شاشة التلفزيون الاسرائيلي، حول احداث الشغب، تلحق الضرر باسرائيل». وقال المستشار الاعلامي لشامير، آفي بازنر، في مقابلة اذاعية أجريت معه: «لا أعتقد بأن احداً منّا راض عن الصورة التي يجرى تصويرنا بها، محلياً وخارجياً». وذكر بازنر انه تقرر ان تكون قوات الأمن، مستقبلاً، مسؤولة عن السماح لوسائل الاعلام بدخول مناطق الاحداث. وذلك «لحماية الصحفيين، وضمان عدم مضايقتهم وعدم ازعاجهم لها»، اذ ان «مجرّد عرض مشهد مدته دقيقيتان، يعرض صوراً لأولاد يلقون الحجارة، ويحرقون الاطارات، يكفي لخلق انطباع مغلوط عما يجرى من احداث» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). من جهة أخرى، وصف شامير، في حديث أدلى به للاذاعة الاسرائيلية، المتظاهرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنهم «مجرمون وقطاع طرق». وقال، فيما بعد، لعدد من الصحافيين انهم «لم يستجيبوا للتحذيرات [التي وجّهت اليهم] بواسطة قنابل الغاز المسيل للدموع، والطلقات المطاطية. وهذا يعني أنهم يدفعون ثمن سفك الدماء» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/١٢/١٩٨٧).

وذكر مصدر مسؤول ان وزارة الدفاع قرّرت استخدام «كل الوسائل الشرعية لاحكام قبضتها، وتطبيق القانون والاوامر في المناطق». وأضاف المصدر: «سوف نعتقل حيث يسمح لنا القانون بالاعتقال؛ وسوف نطرد حيث يسمح لنا بالطرد؛ ولن تكون هناك رحمة أو شفقة». وفي أحاديثه الصحفية، كرر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عرضه لخطط تتعلق «بتطبيق القانون بهدوء وحزم». وأوضح رابين ان الهدف من ذلك، لن يكون الردع وحده، بل ايجاد خطوط توجيه فعالة وعملية لقوات الأمن. واقترح رابين خطة تضمنت ما يلي: «تأمين حضور عسكري يصل إلى خمسة أضعاف القوة العسكرية المنتشرة حالياً؛ نشر مجموعات من الجنود عند النقاط الحساسة؛ تحسين نوعية ومستوى الاشراف القيادي؛ تكثيف جهود أجهزة المخابرات لمنع قيام تظاهرات، ولعزل مثيري الشغب؛ الاستخدام الواسع للجهود والوسائل الفعالة وغير المميتة، مثل مدافع المياه» (هيرش غودمان، «قوات الأمن تعتقل عدداً كبيراً من المحتجين الفلسطينيين»، **المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٨٧).

أما رئيس الاركان الاسرائيلية السابق، رفائيل ايتان، فقد اقترح استخدام أسلوب الابعاد الجماعي، وتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة والقطاع، واستيطان «كل شبر خال من الاراضي المحتلة» (**البيادر السياسي**، ١٩/١٢/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، سعت سلطات الاحتلال، لدى بعض الشخصيات المحلية، إلى المساهمة في تهدئة الأوضاع، فـ «أجرت مباحثات مع القيادات المحلية، لتبريد الاجواء الساخنة». غير أن مصدراً اسرائيلياً رسمياً، وصف هذه المباحثات بأنها «علاج موسمي مؤقت». وتوقع أن تبدأ موجة عنف جديدة في مطلع كانون الثاني (يناير) بمناسبة انطلاقة «فتح» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

أما في الجانب العملي، فقد اتبعت سلطات الاحتلال اسلوب القمع الشديد في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، منذ لحظات انطلاقتها الأولى. وتبع ذلك اتخاذ سلسلة خطوات، بهدف السيطرة على الأوضاع المتفجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها:

- «تعزيز القوات الاسرائيلية المتواجدة في الضفة والقطاع بوحدات جديدة، بحيث أصبح عددها ـ حسب المصادر الاسرائيلية نفسها ـ يفوق عدد تلك التي واجهت القوات الاردنية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧» (سعادة سوداح، «ثورة شعبنا أثمرت وستثمر»، **فلسطين الثورة**، العدد ٦٨١،٧/١/١٩٨٨).
- «شن حملة اعتقالات أمنية وادارية واسعة النطاق، والتلويح بابعاد المئات من النشطاء الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال. وسرعان ما تقلّص هذا العدد إلى [بضع] عشرات، بعد ان نبّهت ردود الفعل الدولية المختلفة، والاميركية خصوصاً، إلى أن ذلك لن يكون عامل تهدئة، وانه يخالف المواثيق الدولية المنظمة لصلاحيات السلطة الاحتلالية. ثم أعلن، فعلاً، عن قرار بابعاد تسعة مواطنين، مع محاولة استيعاب الغضب المحلي والدولي المتوقع